قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17581) – السنة الحادية والخمسون – الثلاثاء 25 ذو القعدة 1447هـ – 12 مايو 2026م

حسابات المفاوضات الصعبة بين أمريكا وإيران

بقلم:
عبد الله السناوي ○

بذرائع متناقضة، حمَّل كل طرف الآخر مسؤولية خرق الهدنة الهشة في الحرب الإيرانية. لم تكن الاشتباكات المتكررة عشوائية بقدر ما كانت اختبارًا بالفعل ورد الفعل لأوضاع القوة القلقة حول مضيق هرمز.

الطرفان الأمريكي والإيراني لا يرغبان في خوض جولة جديدة، واسعة ومدمرة، من الحرب. هذه حقيقة سياسية وعسكرية تضع قيودًا غليظة على احتمالات انفجار كتل النيران من جديد. كلاهما محكوم بحسابات واعتبارات تردع الفكرة نفسها.

الإيرانيون منهكون اقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا، لكنهم غير مستعدين لخسارة أية أوراق تفاوضية يحوزونها مجانًا، ولا توجد لديهم أدنى ثقة في أي وعود يقطعها على نفسه الطرف الآخر.

البيت الأبيض، بالمقابل، واقع تحت ضغط الرأي العام، الذي يناهض الحرب والتورط في مستنقعها بأغلبية كبيرة تنذر بخسارة الجمهوريين انتخابات التجديد النصفي لمجلسي الكونجرس نوفمبر المقبل .هذه سوف تكون هزيمة سياسية موجعة وغير محتملة للرئيس الأمريكي «دونالد ترامب».

«لن نمنح إيران فرصة الحصول على السلاح النووي، الذي لن تتردد في استخدامه ضد إسرائيل والدول الأوروبية.. وأمريكا أيضًا».

العبارة بنصها، المنسوبة إلى «ترامب»، تكشف مدى التراجع الفادح في أهداف الحرب، من إطاحة النظام الإيراني وإنهاء برنامجيه النووي والصاروخي، ووقف دعم وتمويل ما يسمى أذرعها في المنطقة، خاصة «حزب الله» في لبنان، إلى مسألتين محددتين: مضيق هرمز وتخصيب اليورانيوم.

إنها تراجعات واضحة، ولكن يهدد «ترامب» بالحصار والتلويح، من وقت لآخر، بإعادة إيران إلى العصر الحجري، ويطلب أن يخفف وطأتها بإنجاز واضح في المسألة النووية، كأن تسلمه طهران مخزونها من اليورانيوم المخصب، أو تقبل بنقله إلى دولة أخرى، روسيا مثلًا.

بتعبير فيه نفاد صبر يزيد من وطأته قرب زيارته للصين: «إنهم يريدون التفاوض أكثر مني، ومن الأفضل أن يوقعوا الاتفاق بسرعة»، لكنه يبدو غير واثق، فـ«الاتفاق قد يحدث أو لا يحدث».

توقيت الزيارة للصين ضاغط إضافي على أعصابه، يريد أن يزور بكين وهو في مركز قوة، وليس في وضع من يطلب المساندة في الخروج بأسرع وقت من ورطة الحرب الإيرانية.

هو يدرك نصف الحقيقة: «الإيرانيون وصلوا إلى نهاية الطريق»، لكنه لا يريد أن يعترف أنه وصل إليها قبلهم!

فرضية نهاية الطريق دعته إلى سيناريو أخير يفرض الحصار البحري لخنق الاقتصاد الإيراني المنهك، لكن الوقت يمضي دون أن يتبدى أمل قريب.

وفق ما هو منشور في الصحافة الأمريكية، منسوبًا للاستخبارات المركزية، فإن بوسع الإيرانيين تحمل الضغوط الاقتصادية وتبعات الحصار البحري على قدرة تخزين نفطها، لأربعة أشهر مقبلة. هذه الفترة أطول مما بوسع أعصاب «ترامب» أن تحتمله.

التخطيط الأمريكي والإسرائيلي المشترك لإطاحة النظام، بداعي تراكم أسباب الغضب الاجتماعي، فشل تمامًا بالحرب. ما حدث هو العكس تمامًا.

استدعت الحرب مشاعر للوقوف معًا في خندق واحد، في ظل الحرب. والأزمة الداخلية في إيران تأجلت بالحرب، لكنها ما زالت ماثلة بصورة، أو أخرى، وتضع قيودًا لا يمكن إنكارها على ثنائية التفاوض والحرب.

إنها حرب على الوقت، ومن يصرخ أولًا؟ أحد أوجه المأزق الأمريكي الحالي، أن إدارة الرئيس ترامب تبدو تفتقر إلى كفاءة إدارة قوة عظمى.

كان تعثرها واضحا في إنجاز نتائج على الأرض يقول «ترامب» بمقتضاها إنه نجح فيما فشل فيه الرئيسان السابقان «باراك أوباما» و«جو بايدن».

إثر كل مرة تُخرق فيها الهدنة الهشة أمريكيًا، يؤكد «ترامب»: «وقف إطلاق النار لا يزال ساريًا.. والمفاوضات لم تتوقف»» .كل شيء محتمل في أية لحظة، التوصل إلى اتفاق، أو العودة إلى الحرب».

يبدو متعجلًا تمامًا، في ضوء أن الوقت يمضي دون التوصل إلى اتفاق يلبي اشتراطاته، إنها حرب استنزاف للوقت والأعصاب معًا.

هكذا يدرك الإيرانيون قواعد نائية التفاوض والحرب. «ندرس حاليًا المقترح الأمريكي، الذي وصلنا عبر الوسيط الباكستاني» .دراسة على مهل، واستعداد في نفس الوقت لكل الاحتمالات.

يقول الإيرانيون: «كلما بدا الحل السياسي ممكنًا، يتبدى عمل عسكري أمريكي متهور».

و«لا نهتم بالمهل الزمنية والتهديدات» التي يطلقها «ترامب» مرة بعد أخرى.

كان ذلك تلخيصًا إيرانيًا لفجوة عدم الثقة في الأداء الأمريكي، وفق تصريح وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي».

الإيرانيون يتعرضون دائمًا للضغوط، لكنها لا تنجح معهم» .كان ذلك تلخيصًا آخر لسياسة التحدي إلى آخر الشوط.

نحن أمام إرادتين واستراتيجيتين متناقضتين تمامًا. فشلت جولات التفاوض واحدة إثر أخرى .كان ذلك الفشل محتومًا بقدر عمق التناقضات.

مع تعثر العمل العسكري الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران، بدأ التفكير في الخنق الاقتصادي حد الاستسلام، لكن إيران تقول إنها انتقلت إلى ما أسمته «الجهاد الاقتصادي» وأن الأولوية هي: إنهاء الحرب بضمانات دولية على كل الجبهات.

الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية تتبنى رفع الحصار البحري مقابل إعادة فتح مضيق هرمز كاملًا، وتأجيل الملفات الملغمة كالملف النووي إلى مرحلة لاحقة، تُرفع فيها العقوبات المفروضة على إيران وربما السماح باستعادة مليارات مجمدة في البنوك الغربية.

تطلب الاستراتيجية التفاوضية الأمريكية إجبار الإيرانيين، بإحكام الحصار والتلويح بحرب مدمرة، على تقديم تنازلات جوهرية لم يتم الحصول عليها خلال الحرب.

إذا ما وافقت إيران على مثل هذه التنازلات، خاصة مشروعها النووي، فإن شرعية نظامها تهتز بعمق، ويكون السؤال مشروعًا حينها: لماذا بُذلت التضحيات الجسيمة من حصار وعقوبات وحروب؟!

لهذا السبب بالذات، من أجل الإبقاء على شيء من شرعية النظام ومستقبله، ليس متوقعا أن يتراجع الإيرانيون، ربما يناورون، أو يتقبلون حلولًا وسطًا، دون تقديم تنازلات جوهرية.

○ كاتب صحفي مصري

لكل امرأة غدٌ يستحق الأمان

بقلم:
نبيلة رجب

قبل فترة جمعتني جلسة مع عدد من السيدات، كلهن اخترن البيت على العمل وأفنين سنواتهن في رعاية أسرهن. وفي منتصف الحديث قالت إحداهن: أنا الآن في الستين، وليس لي شيء أعتمد عليه إن غاب السند. لم تكن تشكو، كانت تسمّي واقعاً عاشته وحدها.

هذه الجملة تطرح سؤالاً أكبر منها، سؤالاً عن المرأة التي بنت حياتها لغيرها ولم تبنِ لنفسها أماناً.

وها هو مجلس النواب ينظر في مقترح يتيح لربات البيوت الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي، خطوة تستحق أن نقف عندها ونفكر معاً.

المقترح الذي تقدمت به النائبة مريم الظاعن يقضي بأن تتمكن المرأة غير العاملة من الاشتراك اختيارياً في نظام التأمين الاجتماعي، لتحظى بمعاش عند التقاعد أو في حالات العجز والوفاة. وما يميزه أنه لا يفرض على أحد، لكنه يمنح المرأة خياراً لم يكن متاحا من قبل.

وليس هذا المقترح وليد اليوم، إذ سبق أن طُرحت فكرة مماثلة من قبل، غير أنها عادت لتطرح نفسها من جديد، مما يدل على أنها قضية حاضرة في الوجدان البحريني.

والسبب في ذلك أن الواقع يفرض نفسه، وحين يتقدم بهن العمر تجد كثيرات من ربات البيوت أنفسهن دون رصيد تأميني مستقل، وهذا المقترح يحمل استجابة لهذا الواقع وإن كانت تفاصيله تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

وقد طالب المجلس الأعلى للمرأة بالتأني قبل التطبيق، وهو موقف مفهوم ومسؤول، إذ دعا إلى دراسة اقتصادية تقيس قدرة الاشتراكات على تغطية المعاشات، وتتحقق من قدرة ربات البيوت على السداد الشهري، محذراً من أن التطبيق دون دراسة كافية قد يلحق الضرر بمن جاء المقترح أصلاً لحمايتهن.

وهذا الحذر في محله، فالتشريع الذي لا تسنده دراسة جدوى حقيقية قد يتحول من حماية إلى عبء.

في المقابل، أكد الاتحاد النسائي البحريني أن الاعتراف بدور المرأة في البيت واحتسابه ضمن منظومة الحماية الاجتماعية أمر ضروري. والاعتراف خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أن المرأة التي أمضت عمرها في بيتها تحتاج إلى حقوق مكتسبة.

وليست هذه الفكرة غريبة عن التجربة الإنسانية، إذ سبقت دول أوروبية إلى الاعتراف بعمل المرأة في البيت ضمن منظومة حقوقها التقاعدية، فاحتسبت سنوات الرعاية والتربية رصيداً حقيقياً لا يضيع مع الوقت. وما نجح هناك جاء استجابة لسؤال عادل: هل يعقل أن تُفني امرأة عمرها في خدمة أسرتها ثم تصل إلى شيخوختها خالية اليدين؟

وهنا يطرح السؤال العملي نفسه: كيف تموّل المرأة التي لا مورد لها سوى بيتها اشتراكها الشهري؟ سؤال يستحق إجابة واضحة قبل أي تطبيق.

والحديث عن أمان المرأة لا ينفصل عن الحديث عن أمان الأسرة والمجتمع، فالمرأة المطمئنة على مستقبلها تمنح من حولها استقراراً وطمأنينة. والاهتمام بحمايتها اجتماعياً استثمار حقيقي في صحة المجتمع واستقراره.

المرأة التي أمضت سنواتها في بناء أسرتها لم تغب عن المجتمع، كانت حاضرة في أدق تفاصيله. والتشريع الذي يعترف بهذا الحضور ويحوله إلى حق مكتسب هو تشريع يفهم ما الذي يبنى عليه المجتمع فعلاً. وحين تجد تلك السيدة التي قالت «ليس لي شيء أعتمد عليه إن غاب السند» قانوناً يرد عليها، يكون النقاش قد أدى رسالته.

rajabnabeela@gmail.com

هل ينجح تحالف المعارضة الإسرائيلية في إسقاط نتنياهو؟

بقلم:
محمد محمود السيد ○

في خطوة ربما أعادت إسرائيل إلى أجواء عام 2021، وذكريات «حكومة التغيير» آنذاك؛ أعلن رئيسا وزراء إسرائيل السابقين، نفتالي بينيت، ويائير لابيد، في 26 أبريل 2026، تشكيل تحالف سياسي جديد بين حزبيهما «يش عتيد» و«بينيت 2026» تحت اسم «بياحد» (أي معاً)؛ وذلك استعداداً لخوض انتخابات الكنيست في أكتوبر المقبل.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوة لم تُسفِر عن تغييرات آنية واضحة في خريطة استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي؛ فإنها ستُنتِج تأثيرات في المشهد الانتخابي، والذي سيظل في حالة سيولة خلال الأشهر المقبلة.

أكد بينيت ولابيد، في بيان مشترك، أنهما سيدمجان حزبيهما «يش عتيد» و«بينت 2026» في حزب واحد، لـ«توجيه كل الجهود نحو تحقيق نصر حاسم في الانتخابات المقبلة»، دون ذكر اسم الحزب الجديد. لكن القناة «الـ12» الإسرائيلية كشفت أن اسم هذا الحزب سيكون «بياحد» وتعني «معاً»، وأعلن بينيت أنه سيتولى قيادته.

ولم يتم نشر تفاصيل الاتفاق بين بينيت ولابيد علناً بعد، ولكن بحسب تقرير صادر عن قناة «كان» الإسرائيلية، فقد تم الاتفاق على تخصيص 10 من أصل المراكز الـ24 الأولى في تحالف «معاً» لحزب «يش عتيد» التابع للابيد، وهذا التخصيص من المتوقع أن يسمح له بالانفصال عن بينيت بعد الانتخابات. ومن غير المعروف كيف سيُنظِّم بينيت ولابيد مسألة رئاسة الوزراء، لكن أغلب الظن أن يتولى الرجلان تلك المهمة بالتناوب (عامان لكل منهما)، على أن يبدأ بينيت بالفترة الأولى.

والجدير بالذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يتحالف فيها بينيت ولابيد؛ فخلال تحالفهما الأول في عام 2021، نجحا في تشكيل «حكومة التغيير»، والتي أنهت هيمنة نتنياهو آنذاك على منصب رئاسة الوزراء مدة 12 عاما. وقد استمر هذا التحالف الحاكم مدة نحو عام ونصف؛ حيث تناوب الرجلان على رئاسة الوزراء.

وبالرغم من نجاح حكومة بينيت ولابيد السابقة في مواجهة نتنياهو، وتمرير ميزانية الدولة التي كانت عالقة لأشهر في تلك الفترة؛ فإنها واجهت انتقادات حادة بسبب تناقضاتها الأيديولوجية، حيث ضمت أحزاباً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إضافة إلى «القائمة العربية الموحدة»؛ ما أدى في النهاية إلى انهيارها، وعودة نتنياهو مجدداً إلى الحكم. ومنذ ذلك الحين، شغل لابيد منصب زعيم المعارضة في الكنيست، بينما أُعلن بينيت فترة اعتزاله الحياة السياسية، قبل أن يتراجع عن قراره قبل نحو عام.

وهذه الخلافات الأيديولوجية والسياسية التي أنهت تحالفهما الأول، لم تمنع بينيت ولابيد من تجديد هذا التحالف مرة ثانية، لنفس السبب؛ وهو مواجهة نتنياهو. وبالرغم من أن الرجلين لم يُبدِيا حماساً منذ البداية للتحالف مجدداً؛ فإن ما كشفته نتائج استطلاعات الرأي جعل من هذا التحالف «ضرورة سياسية».

فمن ناحية، أظهرت استطلاعات الرأي في الشهور الأخيرة أن عدد المقاعد المتوقعة لحزب «يش عتيد» سيتراوح بين 6 و7 مقاعد فقط، وهو ما يضع لابيد خارج المنافسة على رئاسة الوزراء؛ بل وخارج دوائر التأثير المباشر لتشكيل الحكومة. كذلك لم يستطع حزب «بينيت 2026» تجاوز حاجز الـ21 مقعداً في هذه الاستطلاعات، وظل متأخراً دائماً عن حزب «الليكود»؛ بل صار مُهدداً من قبل حزب «يشار»، المؤسَّس حديثاً على يد رئيس الأركان السابق، جادي آيزنكوت.

إضافة إلى ذلك، سيستفيد بينيت من التمويل الحكومي الممنوح لحزب لابيد (يش عتيد) في المعركة الانتخابية القادمة؛ حيث تُموِّل الخزينة العامة في إسرائيل الحملات الانتخابية للأحزاب، وتتحدد قيمة هذا التمويل وفق عدد مقاعد الحزب في الكنيست. ويمتلك «يش عتيد» حالياً 24 مقعداً في الكنيست، كثاني أكبر حزب من حيث عدد المقاعد. كذلك يحتاج بينيت إلى الكفاءات السياسية وأعضاء الكنيست ذوي الخبرة الذين يمتلكهم «يش عتيد»، لدعم جهود التحالف الجديد في المرحلة المقبلة.

ويمكن القول إن هناك أربع سمات رئيسة لتحالف «معاً»، وهي كالتالي:

–1 التركيز على إبعاد نتنياهو: خلال المؤتمر الصحفي لإعلان التحالف الجديد، وجّه بينيت خطاباً مباشراً إلى ناخبي معسكر نتنياهو، منتقداً ما وصفه بـ«الفساد الإداري» وملف التهرب من الخدمة العسكرية، داعياً إياهم إلى الانضمام إلى تحالف «معاً» باعتباره «البيت البديل».

بدوره، اعتبر لابيد أن هذا التحالف يُشكِّل ضمانة لعدم تشكيل حكومة قادمة برئاسة نتنياهو، مؤكداً أن الهدف هو إحداث تغيير حقيقي في المشهد السياسي. وأضاف أن التكتل يسعى إلى استقطاب غالبية المجتمع الإسرائيلي، باستثناء مَنْ وصفهم بـ«المتهربين من الخدمة العسكرية».

ويُشير مجمل تصريحات بينيت ولابيد إلى أن جوهر حملتهم الانتخابية يقوم على معارضة وتحدي نتنياهو. صحيح أنهما تحدثا عن مستهدفات انتخابية؛ لكنها في معظمها تبدو تقليدية، ولا تجعلهما في وضع متميز عن نتنياهو. فبينيت ولابيد يقودان المشهد الانتخابي وكأنه استفتاء على نتنياهو، وهو أمر ربما لا يكون في صالحهما.

–2 الرغبة في توحيد المعارضة: اتساقاً مع هدفهما الرئيسي بإبعاد نتنياهو، بدا بينيت ولابيد منفتحين على فكرة توحيد المعارضة، وتوسيع دائرة تحالفهما؛ بما يضمن اقتناص الأكثرية من حزب «الليكود». وفي هذا الإطار، وجّه بينيت دعوة إلى رئيس الأركان السابق ورئيس حزب «يشار»، آيزنكوت، للانضمام إلى التحالف الجديد، مُعتبراً أن المرحلة المقبلة تتطلب «قيادة جماعية» تعكس إرادة غالبية الإسرائيليين. فيما أعلن لابيد أنه مستعد للتراجع إلى المركز الثالث في قائمة هذا التحالف، والتنازل عن مكانه لصالح آيزنكوت.

لكن آيزنكوت لم يقبل طلب بينيت ولابيد بالانضمام إليهما، وبدلاً من ذلك، دعا كتلة المعارضة إلى التركيز على تأمين أكبر عدد ممكن من الأصوات. ووفقاً لتصريحات سابقة لآيزنكوت، ينبع رفضه من منطلق عدم رغبته في أن يكون الرجل الثاني في التحالف، فهو يتطلع إلى منصب رئيس الوزراء.

والجدير بالذكر أن بينيت ولابيد لم يوجها أي دعوة لبيني جانتس، رئيس تحالف «أزرق أبيض»، في ضوء أن معظم استطلاعات الرأي تشير إلى فشل تحالفه في الوصول إلى العتبة الانتخابية ودخول الكنيست القادم. أما أفيجدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، فلا يبدو أنه سينضم إلى التحالف الجديد، وإن كان لابيد قد أشار إلى أنه سيكون «شريكاً رئيسياً في الحكومة المقبلة، بطريقة أو بأخرى».

–3 اختلافات أيديولوجية: يحمل بينيت ولابيد تباينات أيديولوجية واضحة؛ حيث يُعد بينيت يهودياً أرثوذكسياً، ولديه مواقف متشددة تجاه الفلسطينيين؛ في حين أن لابيد علماني، ويُنظر إليه على أنه أكثر اعتدالا. كذلك يمكن القول إن حزب «بينيت 2026» يُمثل اليمين الليبرالي والقطاعات الصهيونية المتدينة المعتدلة وأولئك الذين خاب أملهم في أداء حكومة نتنياهو. أما حزب «يش عتيد» فيُمثل التيار المركزي العلماني والطبقة الوسطى والوسطى العليا في مدن المركز مثل تل أبيب.

لذلك رأى الكاتب والمُعلّق الإسرائيلي، يوسي فيرتر، أن الاختلافات بين الرجلين ومعظم المحادثات والإحاطات التي عقداها في الأشهر الأخيرة، لم تكن توحي بأنهما على وشك التحالف. فقد أشار بينيت في أكثر من موضع إلى أن انضمام لابيد له لن يساعده «بل سيكون عائقاً»، في حين كان لابيد يرفض الحديث عن هذا التحالف، وكان يقول: «لننتظر ونرى منْ سيترشح، وما إذا كان نتنياهو سيترشح، ومتى ستندلع حرب أخرى، وكيف سيكون ميزان القوى؟».

ومع ذلك، يبدو أن هناك قضايا يتفق عليها بينيت ولابيد، منها رفض إقامة دولة فلسطينية، وتشريع قانون تجنيد إجباري مناسب، وتشكيل لجنة تحقيق حكومية في أحداث 7 أكتوبر 2023، وإلغاء قوانين الإصلاح القضائي.

وتشير نتائج استطلاعات الرأي في الوقت الراهن إلى أن انتخابات الكنيست القادمة يمكن أن تفرز الأوضاع التالية:

–1 أغلبية هشة: وفقاً لتوازنات القوى السياسية القائمة حالياً؛ لا يوجد تحالف انتخابي قادر على الحصول على أغلبية مريحة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة.

2 – تقدم المعارضة: ما زالت أحزاب المعارضة هي الأقرب نسبياً لتشكيل الحكومة المقبلة من تحالف نتنياهو، وإن حدث ذلك فسيكون بهامش قليل للغاية؛ يجعل من تلك الحكومة غير مستقرة.

–3 جمود سياسي: ربما تتسبب نتائج انتخابات الكنيست المقبلة في حالة جديدة من الجمود السياسي؛ إذ قد تعجز إحدى الكتلتين عن تشكيل الحكومة؛ مما قد يؤدي إلى إعادة الانتخابات مرة أخرى، ودخول إسرائيل في حالة من عدم الاستقرار السياسي، تشبه تلك التي عاشتها في الفترة (أبريل –2019نوفمبر 2022)، حين شهدت خمسة انتخابات تشريعية.

–4 ثبات الأحزاب العربية: من المتوقع أن يكون عدد المقاعد التي ستحصل عليها الأحزاب العربية في الانتخابات المقبلة في الحدود المعتاد عليها وهو 10 مقاعد، وذلك حال استمر الوضع الحالي كما هو، من دون تحالفات جديدة.

–5 عدم تجاوز العتبة الانتخابية: يبدو أن نتنياهو على وشك أن يفقد شريكه في الائتلاف الحكومي، بتسلئيل سموتريتش (زعيم حزب الصهيونية الدينية)؛ إذ تُرجح معظم استطلاعات الرأي عدم قدرته على تخطي العتبة الانتخابية ودخول الكنيست المقبل.

–6 أفضلية المعارضة في تشكيل الحكومة: أظهرت استطلاعات الرأي، في 27 أبريل، أن تحالف (بياحد) «معاً» قد أفضى إلى تشكيل كتلة معارضة يمكنها انتزاع الأكثرية من حزب «الليكود»؛ وهو ما يمنحها بالتبعية فرصة تشكيل الحكومة المقبلة على حساب نتنياهو.

○ كاتب ومحلل سياسي

زيارة ترامب للصين والبحث عن تفاهمات جديدة

بقلم:
هاني عوكل ○

إنها الزيارة الثانية التي يقوم بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للصين في منتصف الشهر الجاري، بعد الزيارة الأولى التي حدثت قبل ثمانية أعوام، والتي وصفت حينذاك بزيارة دولة تاريخية، وحظي فيها ترامب باستقبال خاص ومراسم استثنائية.

جولة المفاوضات المرتقبة في بكين تأتي في وقت يشهد فيه العالم غلياناً، على خلفية الحرب بين واشنطن وتل أبيب من جهة، وطهران من جهة أخرى، وفي خضم حرب مستنزفة بين روسيا صديقة الصين، وأوكرانيا المدعومة من الولايات المتحدة والغرب الأوروبي.

كذلك تأتي على خلفية الحرب المستعرة بين الطرفين الأمريكي والصيني بسبب الحرب التجارية التي بدأتها واشنطن عام 2018 بفرض رسوم جمركية بمليارات الدولارات على واردات صينية، وما استتبعه من توسيع الحرب التجارية وشمولها التكنولوجيا وسلاسل التوريد والاستثمارات والتنافس الجيوسياسي.

الحرب على إيران وكذلك الحرب التجارية مع الصين، أضعفت إدارة ترامب إلى درجة أن استطلاعات الرأي أظهرت أن نسبة التأييد للرئيس الأمريكي تراجعت إلى 34%، وأن هذه الشعبية في تراجع بسبب تأثير الملفات المذكورة أعلاه على الاقتصاد الأمريكي وارتفاع التضخم.

يضاف إلى ذلك أن حزب ترامب الجمهوري مقبل على الانتخابات النصفية بعد ستة أشهر من الآن، وهي مهمة جداً لأنها ستقيّم شعبية الرئيس الأمريكي وستكون بمثابة استفتاء على سياساته. وثمة تعويل على تحقيق إنجازات سريعة لمنع تآكل شعبيته قبل هذه الانتخابات.

هذه الأسباب تجعل ترامب يبدي اهتماماً كبيراً لزيارة الصين، إذ من غير المتوقع أن ينتهي هذا الصراع البارد بين البلدين، ولن تتوقف الحرب التجارية بينهما بسبب الزيارة، وكل ما يحصل هو سعي لإدارة التنافس بين الطرفين وتهدئة مؤقتة للأوضاع.

أسعار النفط متذبذبة وتتجه إلى الارتفاع، وتنعكس بقوة على سلاسل التوريد والإمداد، وهذا يؤثر في اقتصاد الدول بما فيها الولايات المتحدة التي تعاني من ارتفاع متدرج في الأسعار، وكذلك الحال بالنسبة إلى الصين التي تأثرت هي الأخرى بأزمة الطاقة.

زيارة ترامب تأتي لكل هذه الأسباب، بالإضافة إلى أنه قد يدعو الصين إلى التدخل في الملف الإيراني بإقناع طهران بالقبول باتفاق يجنب استكمال الحرب، وكذلك يمكن القول: إن لبكين مصلحة من هذه الزيارة لفتح ملفات أخرى تستهدف منع تصعيد اقتصادي أكبر، وتحقيق استقرار في الأسواق العالمية.

وتدرك بكين أن ترامب يحاول استثمار هذه الزيارة لتعزيز فرصه السياسية وتحقيق إنجاز اقتصادي ودبلوماسي وتسويقه داخلياً، وقد لا تحرمه من هذه الفرصة لأنها أيضاً تريد استثمار الزيارة لمنع الوصول إلى حرب اقتصادية شاملة.

لكنّ هناك اختلافاً في الأولويات حقيقةً، إذ يجد الرئيس الأمريكي نجاحه الكبير في الوصول إلى اتفاق مع إيران يلبي تطلعاته ويمنع من انفجار أسعار الطاقة، بينما تتصدر اهتمامات الصين مسألة خفض التصعيد الاقتصادي مع واشنطن والسماح لها بتصدير السلع والمنتجات الصينية.

والسبب أن بكين فعلاً تتأثر بارتفاع أسعار النفط، لكنها ترى في الانشغال الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط ميزة تدفعها إلى التركيز على بحر الصين الجنوبي، وتعزيز نفوذها هناك لأنها المنطقة الاستراتيجية الأكثر حساسيةً لها أمنياً وجيوسياسياً.

وهذا قد يدفعها إلى تجنب الحديث عن تايوان الملف الذي يعد جوهر الخلاف مع واشنطن، وكذلك الحال بالنسبة إلى الرئيس الأمريكي الذي يريد أن يخرج من بكين منتصراً أمام شعبه، ولذلك قد يُعوّل على تحقيق إنجاز اقتصادي سريع ويتجنب ما يمكن أن يوتّر أجواء النقاش.

ومثلما يحاول ترامب تحقيق أعلى قدر من الدعاية لنفسه وبلده، ستستغل بكين هي الأخرى هذه الزيارة للدعاية لنفسها على أنها قوة عالمية لا يمكن القفز عنها، وقادرة على التنافس والحوار مع خصومها، وقادرة على حماية مصالحها الاستراتيجية.

بصرف النظر عن نتائج هذه الزيارة المرتقبة، فإن العلاقات بين البلدين تسير في إطار تنافسي أكثر من كونه إطاراً تعاونياً، خصوصاً أن الولايات المتحدة تجد في الصعود الصيني تهديداً لعرشها، لكنها تفضل إدارة هذا التنافس بطريقة النفَس الطويل.

في المقابل، تدرك الصين أن جولة ترامب مجرد «استراحة مقاتل»، تهدأ اليوم لكنها قد تنفجر في الغد القريب، لذلك هناك فهم صيني للتحركات الأمريكية، واقتناع بأن الساعة لم تحن بعد لوضع حد لهذا التنافس، والتعويل على عامل الوقت.

إن التنين الصيني يعمل بصمت، ويوظف كل إمكاناته وطاقاته للتحول السريع نحو امتلاك التكنولوجيا المتقدمة التي سيسخّرها بذكاء في مختلف تصنيعاته، خاصة العسكرية، وحينذاك ستختلف شكل المواجهة مع واشنطن، لكنها مقبلة لا محالة.

○ كاتب من فلسطين